حالة المعابر في قطاع غزة
2018/1/31 - 2018/1/1

يستمر الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة للعام الحادي عشر على التوالي، وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (شهر يناير) شهدت المعابر التجارية، وتلك المخصصة لمرور الأفراد مزيداً من القيود بعكس ما تروج له السلطات المحتلة حول إدخال تسهيلات على حالة الحصار.

القيود على حركة البضائع والسلع

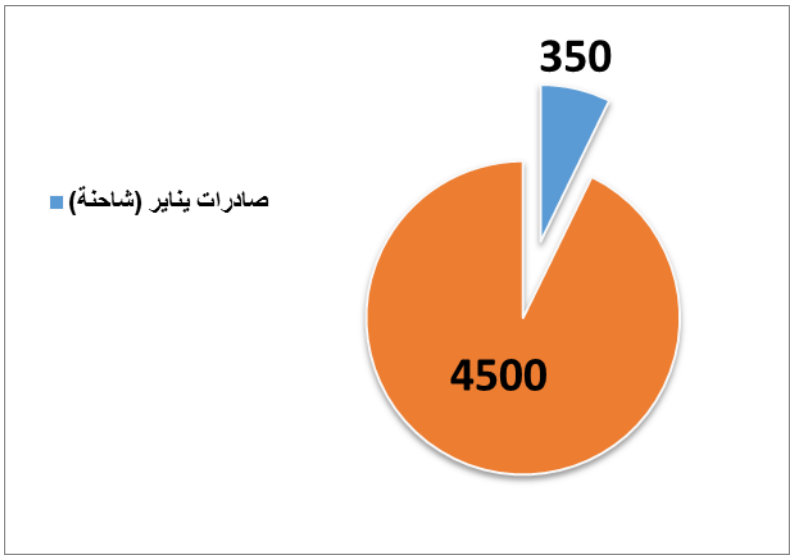

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأُخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر يناير بتصدير 350 شاحنة (منها 261 شاحنة للضفة الغربية)، تحتوي على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس.

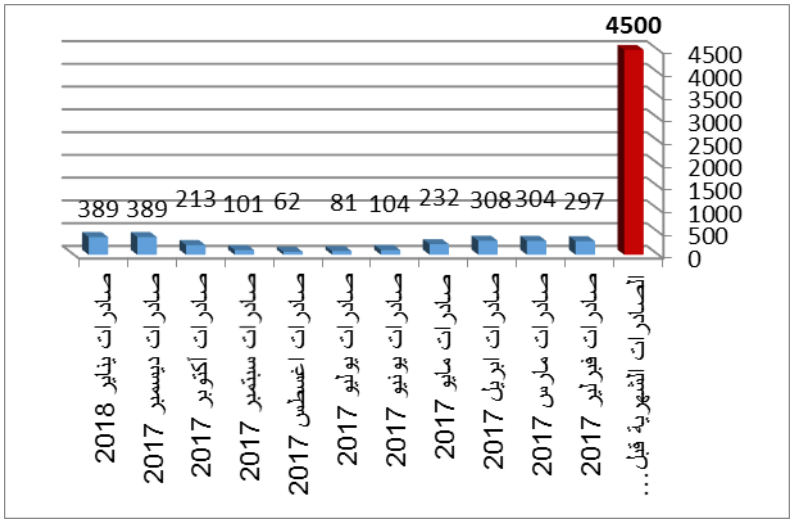

- تعادل صادرات شهر يناير 7.7% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً. وقد سجل شهر أغسطس الماضي أقل نسبة صادرات خلال العام الجاري، حيث تم تصدير 62 شاحنة فقط، بينما شهد الشهر الحالي أعلى نسبة صادرات، حيث تم تصدير 389 شاحنة.

- أُغلق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة خلال شهر يناير لمدة 10 أيام (**32.2%** من إجمالي أيام الفترة). وقد سمحت

السلطات المحتلة خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 7,855 شاحنة، بمعدل 253 شاحنة يومياً.

- **استمرار القيود على الواردات:** واصلت سلطات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام". وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، غير أن هذه الاصناف تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية، فصنف "معدات الاتصال" يشمل وحده عشرات السلع.

- تعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركز في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تم الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

القيود على حركة الأفراد

- ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحافيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.
- فرضت السلطات الاسرائيلية قيود جديدة على مغادرة الفئات المحدودة التي يسمح لها باجتياز معبر بيت حانون "ايريز"، وقد شملت هذه القيود إطالة الوقت المطلوب للتعامل مع طلبات تصاريح الخروج من غزة من 24 يوماً إلى 70 يوماً لطلبات الدراسة، التجارة، السفر إلى الخارج، و50 يوماً لطلبات زيارة قريب مريض، حضور مؤتمرات، مواعيد مع قنصليات وسفارات في الضفة الغربية، أو إسرائيل، و23 يوماً للنظر في طلبات المعالجة الطبية غير الطارئة. ولا تشمل هذه المدة أيام الاجازات المقررة وهي يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع.

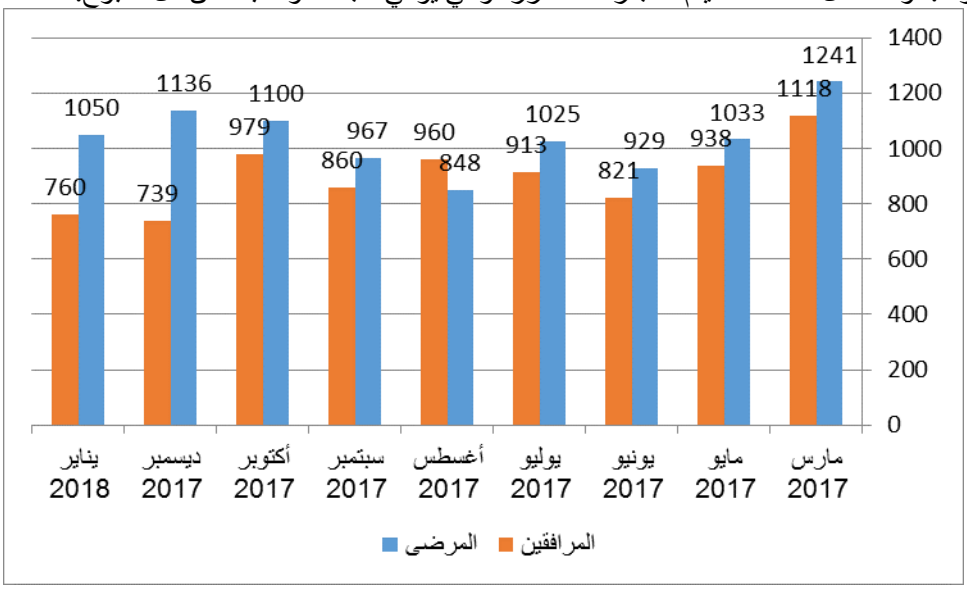

- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون "ايريز" سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية. وفي نطاق ضيق سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يناير بمرور 1,050 مريضاً يرافقهم 760 من ذويهم، ويشكل عدد المرضى الذين يُسمح لهم شهرياً باجتياز معبر بيت حانون "ايريز" أقل من نصف عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح سفر عبر المعبر.

- جدير بالذكر أن عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح لاجتياز معبر بيت حانون "ايريز" خلال عام 2017 بلغ 25,796 طلب، تم الموافقة على 13,803 طلب منها، أي ما يعادل 53.5% من الطلبات المقدمة، وذلك بحسب احصائيات دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة. جدير بالذكر أن التصاريح المقدمة تخص المرضى الذين يحتاجون إنقاذ حياه بحسب تصنيف السلطات المحتلة (أي يعانون من أمراضاً تهدد الحياة)، حيث تحرم السلطات الإسرائيلية المرضى المصابون بأمراض لا تهدد الحياة، كمرضى فقدان البصر وبتر الأعضاء من السفر للعلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى جودة حياة.

- **زيارات المعتقلين:**

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يناير لـ 78 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 52 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 4 دفعات، وفق مصادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة.

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يناير 2018

التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
208/1/8	22	2	17	نفحة
2018/1/16	12	3	8	ايشل
2018/1/22	18	5	11	رامون
2018/1/29	26	8	16	نفحة

- يعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يناير محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 350 معتقلاً من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 700 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 52 زيارة فقط (7.4%). وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 87 شخصاً خلال شهر يناير، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,400 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً (5.5%). وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية.

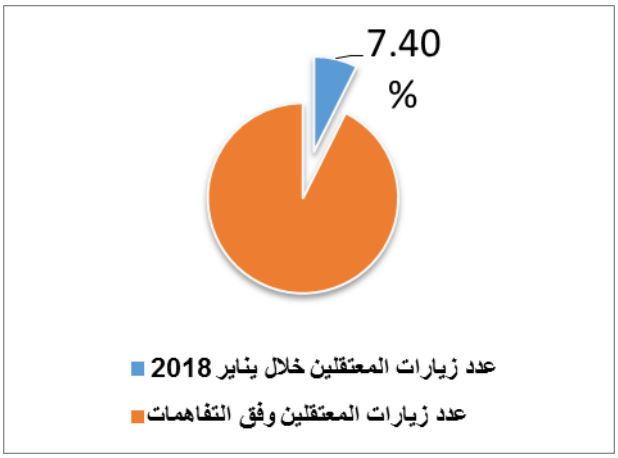

- **انخفاض عدد التجار المسموح لهم بالمغادرة:** واصلت السلطات المحتلة فرض القيود على تنقل التجار عبر معبر بيت حانون "ايريز"، حيث سمحت السلطات الاسرائيلي خلال شهر يناير لـ 1,029 تاجراً، ويعتبر ذلك انخفاضاً بنسبة 36.8% عن شهر ديسمبر الماضي، حيث سُمح بمغادرة 1,629 تاجر، وانخفاضاً بنسبة 76% عن شهر يناير من العام الماضي، حيث سُمح بمغادرة 4,304 تجار، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة.

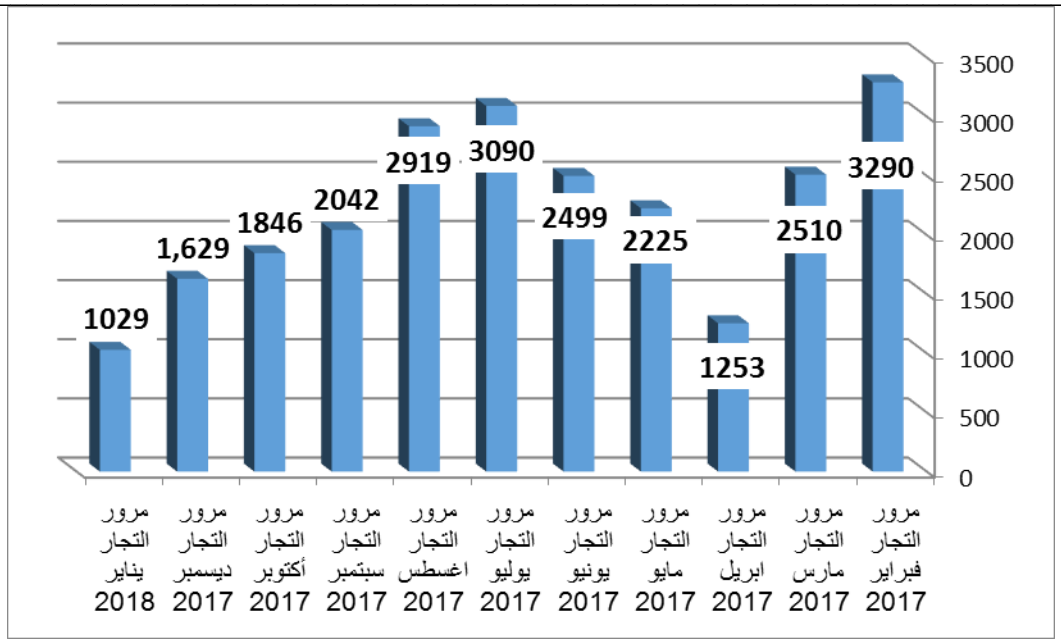

سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر يناير لـ 579 من العاملين في المنظمات الدولية، و86 دبلوماسياً، و823 من أصحاب الحاجات شخصية باجتياز المعبر، و358 من المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة. ولا تعبر هذه الإحصائيات عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

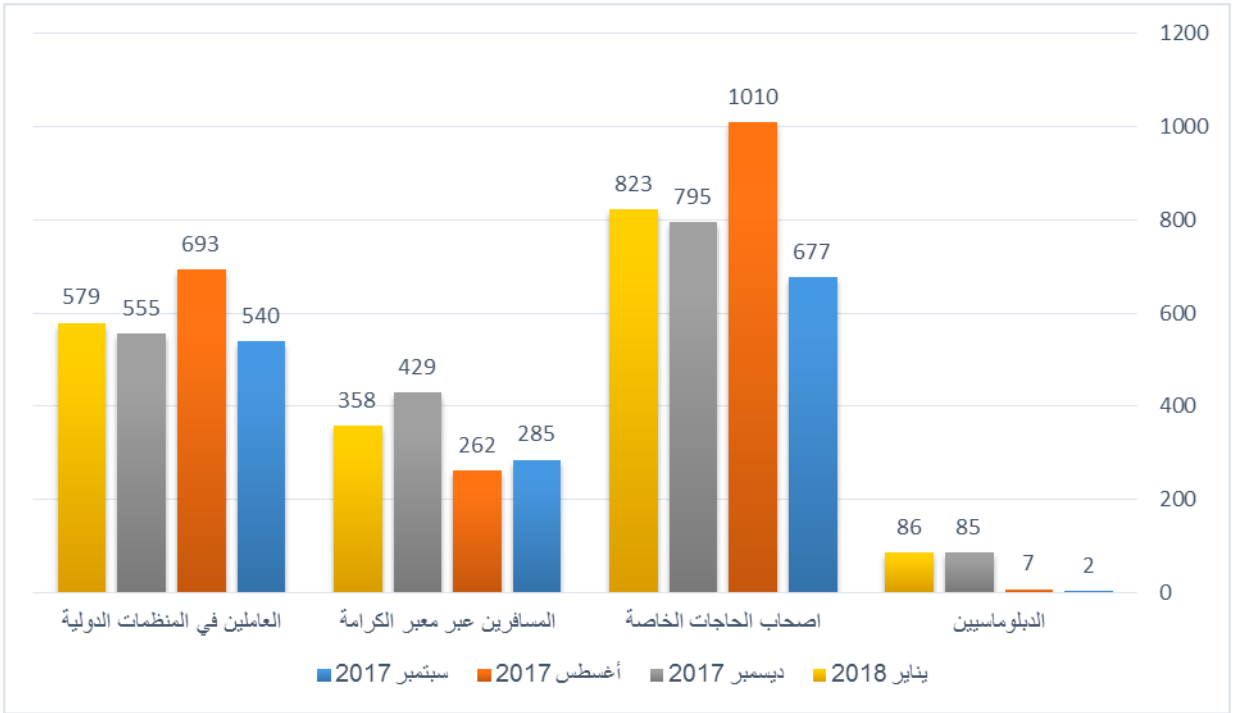

- **الحركة على معبر رفح البري:**

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، طيلة شهر يناير، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وقد بلغ عدد المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية أكثر من 30,000 مواطن، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل.

ويعتبر عام 2017 الأكثر سوءاً من حيث عدد أيام فتح المعبر وعدد المسافرين منذ بدء العمل باتفاقية المعابر في نوفمبر 2005، حيث فتحت السلطات المصرية معبر رفح 29 يوماً فقط خلال العام الماضي مقابل إغلاقه 336 يوماً، سمح خلالها بمغادرة نحو 11 ألف مسافر، بينما شهد عام 2016 فتح المعبر 41 يوماً وإغلاقه 324 يوماً، سمح خلالها بسفر 26,431 مسافر.